A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
LIMITED

A/HRC/4/L.16
28 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة
البند ٢ من جدول الأعمال

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ والمعنون "مجلس حقوق الإنسان"

الصين (باسم مجموعة الدول المتشابهة في الموقف) وجنوب أفريقيا: مشروع قرار*

٢٠٠٦/...- العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يُعرب بشكل خاص عن الحاجة إلى تحقيق التعاون الدولي على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز،

وإذ يؤكد من جديد إعلان الحق في التنمية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦،

وإذ يُدرك أن العولمة ليست مجرد عملية اقتصادية، بل لها أيضاً أبعاد اجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وقانونية تؤثر في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان،

وإذ يُسلّم بأن العولمة ينبغي أن تسترشد بالمبادئ الأساسية التي ترتكز عليها مجموعة صكوك حقوق الإنسان، كالمساواة والمشاركة والمساءلة وعدم التمييز، على الصعيدين الوطني والدولي، واحترام التنوع، والتسامح، والتعاون والتضامن الدوليين،

---

* هذه الوثيقة نسخة منقحة من مشروع القرار المعمم في الدورة الثانية لمجلس حقوق الإنسان بوصفه الوثيقة A/HRC/2/L.23.

وإذ يؤكد أنه فيما تتيح العولمة فرصاً كبيرة للنمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين للاقتصاد العالمي، وفيما تتيح منظورات جديدة بشأن إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، تتسم في الوقت الحاضر بخلل شديد في توزيع المنافع وفي تقاسم التكاليف،

وإذ يؤكد أن البلدان النامية تواجه صعوبات خاصة بها في مجابهة تحدي العولمة، لا سيما أقل البلدان نمواً التي لا تزال مهمشة في الاقتصاد العالمي الآخذ بالعولمة،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء عدم كفاية التدابير الرامية إلى تضييق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مما يؤثر سلباً في التمتع الكامل بحقوق الإنسان، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ يؤكد على أن الفجوة السحيقة بين الأغنياء والفقراء التي تقسِّم المجتمع البشري، والهوَّة المتسعة باطراد بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يُشكلان خطراً كبيراً يهدد الازدهار والأمن والاستقرار في العالم،

وإذ يسلّم بأنه فيما يمكن للعولمة أن تؤثر في حقوق الإنسان من خلال تأثيرها في جملة أمور منها دور الدولة، تبقى الدولة هي المسؤولة في المقام الأول عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد على المسؤولية المشتركة عن مساعدة البلدان والشعوب المستبعَدة من العولمة أو المتضررة منها،

١- *يُؤكد* على وجوب أن تكون التنمية في صلب جدول الأعمال الاقتصادي الدولي وعلى أن الترابط بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والالتزامات والتعهدات الدولية، سيساهم في تهيئة بيئة تمكينية للتنمية، تساهم في الإعمال الكامل لحقوق الإنسان كافة للجميع؛

٢- *يحث بشدة* المجتمع الدولي على البحث في بطء التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بهدف اتخاذ جميع التدابير اللازمة والملائمة، بما فيها تحسين المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الديون الخارجية، والوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، ونشر المعرفة والتكنولوجيا، من أجل تحقيق اندماج البلدان النامية بنجاح في الاقتصاد العالمي؛

٣- *يُشدد* على ضرورة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في عملية صنع القرارات الاقتصادية ووضع القواعد على الصعيد الدولي بهدف ضمان التوزيع العادل لمكاسب النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة؛

٤- *يُؤكد* على ضرورة قيام هيئات المعاهدات والمقررين الخاصين والممثلين الخاصين والخبراء المستقلين والأفرقة العاملة في المجلس، كل في نطاق ولايته، بمراعاة مضمون هذا القرار؛

٥- *يُقرر* أن ينظر في هذه المسألة من جديد في دورته المقبلة.